الحلول انه يجوز خلو الجواهر عن جميع الاعراض وكذا ايضا نقل عن الصالحية وهم
منسوبون الى الصالحي فجهة من اوايل المعتزلة ونقل عن بعض المعتزلة انه يجوز الخلو
عن الاكوان خاصة اما نسب الى البصريين من المعتزلة ونقل عن الكعبي ومتبعيه جواز
الخلو عن الاكوان انتهى بتمامه قوله ما يحتاج فيه اي في جميع صفاته على ان ضميره يحتاج
للقبول او للموصوف وهو الظاهر قوله لئلا يلزم التسلسل الى بيانه انه لو لم يكن القبول
نفسيا لم تتصف به الذات حتى تقبله اذ لا تتصف بصفة ما حتى تقبلها والقبول ح
من جملة الصفات المحتاجة الى القبول وانتقل الكلام الى ذلك القبول اذ لو توقف القبول على قبول
لكان ذلك القبول الموقوف عليه موقوفا ايضا على قبول الخ فهذا تتمة للاول وهلم جرا
فيلزم الدور او التسلسل فتبين ان قبولها للصفات نفسي لها لا غيره معلل وهذا بيان
كونه لا يطرا على الذات وبه يعلم انه لا يحتاج فيه اذ التقسيم العقلي انه اما ان يكون
في الجميع نفسيا او في الجميع غير نفسي او مختلفا والباطل الاخير ان لما ذكر من الدليل في نفس
الاول فجاز قيل فيكون القبول موقوفا على شيء فلا يكون نفسيا مثلا الجرم لا يقبل العلم
الا بعد ان يتصف بالحياة قلنا هذا من قبيل الشرط بمعنى ان الجرم الحي مثلا هو الذي
وصفاته نفسية قبول العلم ولشرط الحي فيه قوله فلو جاز العروض مفرع على قوله
نفسي لذاته لا يحتاج فيه ولا يطرا على الذات قوله ما اصل على الضرورة فلا تعني الذي ينفي
وانكار البديهة لا سبيل اليه يعني فلا يلتفت الى من ادعى جواز العرو عن الاكوان والمتنزعة
كما مر ذكرهم اذ هو جحد للضرورة قوله واردنا به بعضه يعني فهو مجاز مرسل ويصح ان يكون
على حذف مضاف اي اجرام العالم فيكون مجازا ما كيف قطع قوله فليعلم ان مقاربه اي
ان برهان حدوث العالم ينبني على اربعة مطالب احدها اثبات زائد على الاجرام ثانيها
اثبات حدوث ذلك الزائد ثالثها اثبات ان الاجرام لا تنفك عن ذلك الزائد رابعها ابطال
حوادث لا اول لها ووجه ابتنائه عليها انه قد علمت ان هذا البرهان مرجعه الى انها
ستوى الى الحدوث احد المتلازمين على حدوث الاخر بمعنى ان الاجرام تستلزم على حدوثها
بحدوث الاعراض الملازمة لها فلا بد من اثبات زائد على الاجرام لان الشيء لا يلازم نفسه ولا
بد من بيان حدوثه ليعلم بحدوثه حدوثها ولا بد من بيان ان الاجرام لا تنفك عنه ليتم الملازمة

المقتضية

المقتضية للحدوث ولا بد من انتفاء هذه الزوايد وان لجميعها اولا وانه لا وجود لجنسه ولا لشخص
منه في الازل لا زوجية لا منشا الا للاكابر هذه كلها مسبوقا بعدم وجب ان يكون الجرم حادثا اذ لو
كان الجرم قديما لعري عن هذه الزوايد ضرورة انه لا وجود لهذه الزوايد في الازل لكونه حادثا
لا يكون عروه عنها باطل للملازمة له فيكون الجرم قديما باطل وهو المطلوب فللخصم ان يمنع
الملازمة ويقول ان الجرم قديم ولا يلزم ان يعرى عن هذه الزوايد الا لو كانت لها بداية لا التي لا بداية
لنوعه مثلا حركات الفلك وان كانت كل واحدة منها حادثة مسبوقة بعدم لا التي
لنوعها قديم بحيث لم يمض حركة الا وقبلها حركة لا الى اول وهو معنى حوادث لا اول لها
فيجيبه لو وجد الفلك في الازل لم يلزم تعريه عن الحركات لا استمرار نوعها في الازل فلا بد
من بيان انه لا وجود لهذا النوع في الازل وانه مسبوق بعدم كما ان الاشخاص مسبوقة
بعدم وهو معنى ابطال حوادث لا اول لها وبهذا يتم حدوث الاجرام ثم الاصل الثاني اعني
حدوث هذه الزوايد وهو العرض ينبني على اربعة اصول احدها ابطال قيام العرض بنفسه
ثانيها ابطال انتقاله ثالثها ابطال كمونه وظهوره رابعها بيان استحالة عدم القديم
ووجه ابتنائه عليها انا اذا قلنا بحدوث هذه الزوايد لانه متغير من عدم الى الوجود
ومن وجود الى عدم وكل متغير حادث فللخصم ان يمنع الصغرى ويقول لا نسلم انه كان
كامنا في هذه الذات فظهر او انتقل اليها من ذات اخرى او من قيامه بنفسه فتوهمتم
انه وجد بعد عدم وكذا ثانيا نقول انه كمن في هذه الذات بعد ظهوره او انتقل الى
غيرها او الى قيامه بنفسه فتوهمتم انه عدم بعد وجوده فلا بد من ابطال هذه الثلاثة
فيتحقق تغيره وذلك بان تعذر وجوده وانه لم ينعدم اصلا على ما قال الخصم اذ احتمالا
بالعقل في ثلاثة احتمالات وابطلناها جميعا لم يبق له وجود اصلا فيتحقق عدمه ووجه
ما خصصه فيه ان الجرم اذا تحرك مثلا ثم سكن فالحركة زمن السكون اما ان تنعدم او لا
فان انعدمت فهو مطلوبنا وان لم تنعدم كما زعم الخصم فاما ان تكون في محل ام لا فان
لم تكن في محل فهي قائمة بنفسها وان كانت في محل فاما هذا المحل او محل اخر فان كان
هذا المحل فهي كامنة فيه وان كان اخر فلم تصل اليه الا بانتقال فلا تخلو الحركة من قيامها بنفسها
او كمون او انتقال وكذا اذا حدثت الحركة في المحل بعد ان لم تكن فيه بحدوثها امام العدم

Copyright © King Saud University